شاهد عربي على تجارب الانتخابات
والمسار الديمقراطي في اليمن 1990 ــ 2012

إبراهيم العشماوي
مدير تحرير الأهرام
خبير الشئون اليمنية

* ندوة المركز اليمني المستقل للدراسات الإستراتيجية القاهرة 27 أبريل 2026

عاصرت في اليمن حوالي 8 عمليات إنتخابية تنوعت بين ثلاث برلمانية وثلاث رئاسية بما فيها إنتخاب الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي عام 2012 دون منافس وإستفتاء على الدستور عام 1991 ثم تعديلات له فيما بعد عام 1997 وإستفتاء عليها وإنتخابات محلية .

بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وذوبان الدولتين الشطريتين بقيام الجمهورية اليمنية أخذت الدولة الجديدة بالنظام الجمهوري النيابي الذي يستند إلى الديمقراطية التعددية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

وكانت أول ممارسة ديمقراطية مارسها الشعب اليمني بعد إعلان الوحدة الاستفتاء على الدستور الذي أقره مجلسا الشعب والشورى في الشطرين يوم 20 مايو 1990م وفقاً لاتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية.

طرحت الدولة الجديدة الدستور للاستفتاء الشعبي يومي 15و16 مايو 1991م ووافق عليه 98.3 % من الذين أدلوا بأصواتهم ليصبح بذلك عقداً اجتماعياً ملزماً للقيادة ومعبراً عن إرادة الشعب اليمني ومنظماً لبناء دولة النظام والقانون.

1 ـ انتخابات البرلمان 1993

أجريت أول انتخابات برلمانية في اليمن الموحد في 27 أبريل 1993م وهي تجربة ستظل محفورة في الذاكرة اليمنية فقد كانت أيضا أول انتخابات تجري في ظل التعددية السياسية والحزبية ، ومثلت تظاهرة ديمقراطية شدت إليها أنظار المراقبين السياسيين في العالم ، كما مثلت إختبارا حقيقيا للأحزاب والتنظيمات السياسية لخوض التجربة الديمقراطية والتنافس فيما بينها .
بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 84% من المسجلين في جداول الناخبين ، وقد ساد هذا اليوم الذي كنت أغطيه صحفيا في لجان أمانة العاصمة الهدوء والممارسة الديمقراطية الحقيقية والتأكيد على حضارة الشعب اليمني في الوقت الذي كان يتوقع الكثير من المراقبين أن يكون يوم 27 أبريل 1993م يوماً دموياً بسبب التنافس الشديد والتوترات التي سبقت إجراء الانتخابات ، وعلى العكس من ذلك فقد كان هذا اليوم من أكثر أيام اليمن هدوءا وإضافة إلى ذلك فإن النتائج تميزت بعدم حصول أي من الأحزاب على الأغلبية المطلقة .

بلغ عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات (3166) مرشحاً منهم (1226) مرشحاً حزبياً و(1940) مرشحاً مستقلاً والأحزاب التي خاضت الانتخابات هي المؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني ، وحزب البعث والحزب الوحدوي الناصري ، وحزب الحق ، وحزب التصحيح الناصري ، والحزب الناصري الديمقراطي.

ترتب على النتائج التي أسفرت عنها انتخابات إبريل 1993م تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثية من الأحزاب الأولى التي حصلت على أكثر المقاعد وهي المؤتمر الشعبي العام ، التجمع اليمني للإصلاح ، الحزب الاشتراكي اليمني وكان ذلك الائتلاف فريداً من نوعه إذ جمع لأول مرة بين اليسار ممثلاً بالاشتراكي والتيار الإسلامي ممثلاً بالإصلاح. وشارك في إدارة الإنتخابات أكثر من 22 ألف شخص ذكورا وإناثا من مختلف الأحزاب ، كما شارك في الرقابة عليها 4 آلاف متطوع محلي توزعوا على مختلف المحافظات إلى جانب 17 مراقبا دوليا وثلاثة هولنديين يعملون لدى المؤسسة الدولية الأمريكية وأربعة مراقبين مستقلين من كندا ، وثلاثة من جمعية الإصلاحات الانتخابية في بريطانيا ، إلى جانب ممثلين عن المجموعة الأوربية ودبلوماسيين من مختلف السفارات المعتمدة في صنعاء بما فيها سفارات الولايات المتحدة واليابان وروسيا .

2 ـ الانتخابات البرلمانية 1997

شكل إجراء الإنتخابات النيابية الثانية في موعدها الدستوري 27 أبريل 1997 م انتصارا جديدا لمسيرة الديمقراطية في اليمن القائمة على التعددية ، وتحولاً ترسخت فيه الممارسة الديمقراطية . فقد مثلت تلك العملية الإنتخابية وبشهادة المراقبين الدوليين نجاحا للديمقراطية اليمنية سواء من حيث الإجراءات أو حجم المشاركة السياسية والشعبية أو من حيث النتائج والتعاطي معها من قبل مختلف القوى السياسية . وأفرزت إنتخابات عام 1997 خارطة سياسية أكدت تنامي الوعي في التعاطي مع الديمقراطية وتطور أداء الأحزاب ، فضلا عن أنها وضعت حدا فاصلا للأزمات السياسية التي كانت تولدت عن وضعية الحكم الإئتلافي ، كما تميزت بخطوات إجرائية جديدة لها وجود الرموز الإنتخابية للمرشحين من الأحزاب والمستقلين.

شارك في هذه الإنتخابات 12 حزبا في مقدمتها حزبا الائتلاف الحكومي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وستة من أحزاب المجلس الوطني للمعارضة وأربعة أحزاب تمثل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ومرشحون مستقلون ، فيما قاطع هذه الإنتخابات أربعة أحزاب سياسية هي الحزب الإشتراكي اليمني الذي ترشح عدد من أعضائه كمستقلين ورابطة أبناء اليمن " رأي " وحزب التجمع الوحدوي اليمني وإتحاد القوى الشعبية.

وأدار الإنتخابات ما يقارب 37 ألف شخص هم قوام اللجان الإشرافية والأصلية ولجان الصناديق، وشارك في عملية الرقابة من الهيئات والمنظمات الدولية أكثر من 20 ألف مراقب ، إضافة إلى

مراقبين دوليين يمثلون 20 بلدا عربيا وأجنبيا وممثلين لعدد من وسائل الإعلام الخارجية والمنظمات الناشطة في مجال الديمقراطية والإنتخابات. وبلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم 2.8 مليون شخص بنسبة 61.3 % من إجمالي عدد المسجلين في سجلات قيد الناخبين .

أسفرت نتائج انتخابات 1997م عن حصول المؤتمر الشعبي العام على (187) مقعداً ، فيما حصل التجمع اليمني للإصلاح على (53) مقعداً ، وحصل الوحدوي الناصري على ثلاثة مقاعد ، وحصل البعث على مقعدين ، وحصل المرشحون المستقلون على 54 مقعدا ، فيما إنضم بعد ذلك 36 عضواً من المستقلين إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام لتصبح كتلة المؤتمر في البرلمان (223) عضواً وانضم إلى كتلة التجمع اليمني للإصلاح عشرة أعضاء مستقلين لتصبح كتلة الإصلاح في البرلمان (63) عضواً.

** المنتدى الدولي للديمقراطيات الناشئة 1999

استضافت العاصمة صنعاء خلال الفترة من 28-30 يونيو 1999م المنتدى الدولي للديمقراطيات الناشئة الذي شارك فيه نخبة من رؤساء الدول والحكومات والقيادات السياسية والاقتصادية من حوالي ثلاثين دولة. ويعتبر هذا المنتدى حدثاً هاماً في تاريخ الديمقراطية اليمنية وفرصة للديمقراطيات الناشئة للتداول في الهموم المشتركة وتدارس الصعوبات والتعرف على النجاح الذي حققته دولها والاستفادة من تجارب بعضها البعض. وعكس الحضور الدولي الكبير في المنتدى تقدير العالم لإنجازات اليمن في الديمقراطية. وقد اختتم المنتدى بـ "إعلان صنعاء" تعهدت فيه الدول المشاركة باحترام حرية التعبير وحقوق الإنسان وتعهدت فيه بزيادة مشاركة المرأة والأقليات في الحياة السياسية.

3 ـ الانتخابات الرئاسية 1999

في 23 سبتمبر 1999 جرت الإنتخابات الرئاسية كجزء من التداول السلمي للسلطة والذي أصبح ركنا أساسيا من أركان النظام السياسي للجمهورية اليمنية ، ولأول مرة في تاريخ اليمن دُعي الشعب لانتخاب رئيس للدولة استناداً للتعديل الدستوري لعام 1994م والذي جعل الانتخابات الرئاسية مباشرة وحدد فترة الرئاسة بفترتين فقط مدة كل فترة سبع سنوات . إتخذت جملة من

التدابير لتسهيل عملية الإقتراع ، فكانت اليمن دائرة واحدة وفقا للقانون تشمل 301 دائرة نيابية، وتم تجهيز 2337 مركزا إنتخابيا لإستقبال الناخبين وأدار العملية الإنتخابية أكثر من 53 ألف شخص ، وشارك في الإطلاع والرقابة على سير العملية الإنتخابية 707 مراقبين محليين يمثلون منظمات المجتمع المدني و 22 مراقبا يمثلون المنظمات العربية والدولية والسفارات الأجنبية و 239 من الصحفيين والكتاب الذين يمثلون وسائل الإعلام العربية والدولية والمحلية . تقدم للترشيح للانتخابات الرئاسة 24 مواطناً يمثلون مختلف فئات المجتمع منهم الحزبيين ومنهم المستقلين ولقد حظي بتزكية مجلس النواب لخوض الانتخابات الرئاسية التنافسية مرشحان فقط وهمها علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني للمعارضة ، ونجيب قحطان الشعبي مرشحاً مستقلاً فيما تم إستبعاد العشرات من الترشح بينهم على صالح عباد مقبل أمين عام الحزب الإشتراكي اليمني. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 67,37% وحصل الرئيس علي عبد الله صالح على نسبة 96,20% ، ونجيب قحطان الشعبي على نسبة 3,8%.

4 ـ انتخابات المجالس المحلية 2001

شهدت اليمن في 20 فبراير عام 2001 أول انتخابات للمجالس المحلية وتنافس على مقاعد المجالس المحلية في المحافظات والمديريات أكثر من 22 ألف مرشح ومرشحة يمثلون مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين، وأظهرت نتائج هذه الإنتخابات التي تزامنت مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية فوز 6283 مرشحا ومرشحة في مجالس المديريات و 417 مرشحا ومرشحة في مجالس المحافظات في الإنتخابات الأساسية والتكميلية . وحصل المؤتمر الشعبي العام على 274 مقعدا في مجالس المحافظات و 3807 مقعدا في مجالس المديريات ، يليه التجمع اليمني للإصلاح 85 مقعدا في المحافظات و 1449 مقعدا في المديريات ، ثم الحزب الاشتراكي اليمني 16 مقعدا في المحافظات و 219 مقعدا في المديريات ، وفيما لم تحصل بقية الأحزاب على مقاعد في مجالس المحافظات ، حصل بعضها على مقاعد في مجالس المديريات حيث حصل حزب الحق على 7 مقاعد والجبهة الوطنية 4 مقاعد وإتحاد القوى الشعبية مقعدان ثم حزب الحق وحزب التحرير الشعبي الوحدوي بمقعد واحد لكل منها ، أما المستقلون فقد حصدوا 32 مقعدا في مجالس المحافظات و 765 مقعدا في مجالس المديريات ، وقد خضعت تلك الإنتخابات لرقابة محلية وعربية ودولية واسعة ، وبلغت نسبة الإقبال (49.4%) من المسجلين في سجلات الانتخاب .

5 ـ الانتخابات البرلمانية 2003

في 27 أبريل عام 2003 تمت ثالث انتخابات برلمانية في اليمن بناء على سجل إنتخابي جديد ودائم بدلا عن السجل السابق ليصبح أساسا لأي عملية انتخابية في المستقبل. وقد سبق تلك العملية قيام اللجنة العليا للإنتخابات بإنجاز التقسيم الانتخابي وفق معايير موضوعية تراعي الجوانب الجغرافية والاجتماعية والسكانية ، فتم تقسيم المديريات إلى دوائر محلية بلغ عددها 5621 مركزا إنتخابيا حسب قانون السلطة المحلية وتعديلاته مع الإبقاء على التقسيم السابق للدوائر النيابية والمحددة بـ 301 دائرة. تنافس في إنتخابات عام 2003 حوالي 21 حزبا سياسيا من خلال 991 مرشحا فيما بلغ عدد المرشحين المستقلين 405 مرشحا ، وشاركت المرأة اليمنية بفعالية في لجان إدارة الإنتخابات وكذا كناخبة ومرشحة إذ بلغ عدد النساء المرشحات 11 إمرأة . تمت عملية الإقتراع والفرز التي أدارها أكثر من 80 ألف شخص وراقبها حوالي 21 ألف شخص يمثلون الهيئات والمنظمات المحلية والعربي والدولية ، وبلغت نسبة المشاركة 76.58 % ، أما النتيجة التي حصل عليها مرشحو الأحزاب والمستقلون فكانت 229 مقعدا للمؤتمر الشعبي العام بنسبة 76.08 % يليه التجمع اليمني للإصلاح 45 مقعدا بنسبة 14.95 % ثم الحزب الاشتراكي اليمني 7 مقاعد بنسبة 2.33 % فيما حصل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على 3 مقاعد بنسبة 1 % ، وحزب البعث العربي الإشتراكي على مقعدين بنسبة ، أما المستقلون فقد حصدوا 14 مقعدا بنسبة 4.56 % .

**** مؤتمر الديمقراطية وحقوق الإنسان 2004**

وسط حضور دولي وعربي غير مسبوق في تاريخ المؤتمرات شهدت العاصمة صنعاء خلال الفترة من 11 – 12 يناير 2004 حدثا عالميا بارزا في تاريخ الديمقراطية ، أكثر من 800 مشارك من اليمن والدول العربية والأفريقية والآسيوية والأوربية يمثلون الحكومات والمؤسسات الرسمية والبرلمانات ومجالس الشورى ومنظمات المجتمع المدني ، وضعوا خبراتهم وأفكارهم وتحدثوا بشفافية حول هموم وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية .

على مدار ثلاثة أيام كانت صنعاء محط أنظار العالم كعاصمة ليس للثقافة العربية فحسب وإنما عاصمة الديمقراطية العربية والتي قدمت في عقد ونصف عصارة تجربة فريدة باتت نموذجا في التعددية الحزبية والسياسية وحرية الصحافة وإطلاق الحريات ، وذلك بفضل رؤية إستراتيجية

سبقت متغيرات العصر ، ووضعت اليمن في مصاف الدول الديمقراطية العريقة التي لا تتجمل في أطروحاتها ومبادئها وإنما تتحدث وتعمل وتطبق في آن واحد .

ونجح المؤتمر الذي نظمته حكومة اليمن بالتعاون مع الإتحاد الأوربي من خلال منظمة لا سلام بدون عدالة وبرعاية عدد من الحكومات الغربية في توفير منبر موات للدول العربية وجيرانها للدخول في حوار جاد لتبادل الآراء وتحديد الإنجازات وتقييم الصعاب والمعوقات الخاصة بالديمقراطية. كما نجح في إرساء فكرة الحوار والتشاور الدوري على مستوى المنطقة كلما دعت الحاجة إلى ذلك وخلق بيئة لتطوير عملية الحوار وتبادل الخبرات ومساعدة دول المنطقة في تطوير نفسها في إطار بيئتها السياسية والثقافية والدينية .

** قمة الثماني الكبار 2004

جاءت مشاركة الرئيس الراحل علي عبد الله صالح في قمة قادة الدول الثماني الكبار خلال 8-10 يونيو 2004 في "سي إيلاند" بولاية جورجيا الأمريكية تجسيداً للرؤية اليمنية المستوعبة مبكراً لطبيعة المتغيرات ، واتجاهات التحولات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي ، لتتزامن مع استعادة اليمن لوحدته ، ولتكون الديمقراطية صنواً للوحدة وخيارا وطنيا لبناء مؤسسات الدولة الموحدة الحديثة- الجمهورية اليمنية - فتصبح بكل تكويناتها تجليا حقيقيا للإرادة الشعبية المعبر عنها بالتعددية الحزبية والسياسية وحريات الرأي والتعبير والصحافة واحترام حقوق الإنسان وصولاً إلى أرقى معاني الديمقراطية في الانتخابات التنافسية الحرة والمباشرة عبر صناديق الاقتراع لممثليهم في السلطة التشريعية والانتخابات الرئاسية والسلطة المحلية. وأعطت كلمة الرئيس علي عبد الله صالح أمام مؤتمر قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى صورة واضحة لريادة اليمن بإصلاحاته السياسية والاقتصادية في المنطقة المجسدة بالتحولات الديمقراطية والتنموية والتي ارتبطت باستعادة اليمن لوحدته في 22 مايو 1990م، ورافقت مسيرة الجمهورية اليمنية والمرتكزة على التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار ومشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية .

6 ـ انتخابات الرئاسة 2006

فاز الرئيس علي عبد الله صالح في إنتخابات الرئاسة عام 2006 بنسبة 77 % ضد منافس معارض عنيد هو فيصل بن شملان وزير النفط والشخصية الجنوبية التي حظيت بتقدير واسع لنظافة يده ونزاهة ذمته المالية ، وإستطاع بن شملان أن يقتنص نسبة 21% من أصوات

الناخبين وسط إتهامات من كتلة اللقاء المشترك التي دعمته بوقوع أعمال تزوير لم تعترف بها تقارير دولية ، لكن إنتخابات 2006 أظهرت مؤشرات متناقضة لا تحدث إلا في اليمن ، فالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الزعيم القبلي الكبير ورئيس حزب الإصلاح إختار بصفة شخصية دعم حليفه الإستراتيجي " صالح " على خيار حزبه الذي يؤيد منافسه فيصل بن شملان ، مطلقا عبارته الشهيرة " إنسي تعرفه ولا جني ما تعرفه " ، وعبرت هذه المعادلة الغريبة عن قوة الخيار القبلي وسطوته في الحياة اليمنية . ويعد الشيخ عبد الله الأحمر واحدا من أركان نظام الرئيس علي صالح وتربطه به علاقات مصيرية قوية قامت على تبادل المنافع والأدوار. كنت ضمن فريق من المراسلين الصحفيين الذين رافقوا صالح في جولاته الإنتخابية بعدة محافظات لخوض الإنتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006، ومع الحشود الجماهيرية الكبيرة والهتافات المدوية .

7 ـ الانتخابات الرئاسية التوافقية 2012

تميزت الإنتخابات الرئاسية في اليمن والتي جرت في 21 فبراير 2012 بخصائص جعلت منها تجربة فريدة وذات خصوصية محلية نتيجة تعقيد الأوضاع الداخلية والمخاوف من كارثية البدائل الأخرى على السلام الإجتماعي ومستقبل البلاد .

وعلى الرغم أنها لم تكن إنتخابات بالمعنى المتعارف عليه بشروط المنافسة والشفافية بل إستفتاء على شخص واحد هو نائب الرئيس السابق ، لكنها شكلت الممكن والمتاح لإخراج البلاد التي تمتلك ترسانة أسلحة في يد الأشخاص وولاءات متعددة من نفق الحرب الأهلية وشبح الإقتتال إلى بر الأمان .

وصلت اليمن إلى الإنتخابات الرئاسية عبر مبادرة الخليج وآليتها التنفيذية التي وقعت في أواخر شهر نوفمبر 2011 في الرياض بالتوافق على إجراء إنتخابات يتم الإتفاق على عدم تقدم مرشحين منافسين للرئيس عبد ربه منصور هادي حتى تتجنب البلاد الدخول في متاهة حمى الصراع من جديد وتنازل الرئيس علي عبد الله صالح عن سنة كاملة في ولايته الأخيرة التي كانت تنتهي في سبتمبر 2013 .

المبادرة الخليجية مثلت نموذجا يحتذى في حل الأزمات السياسية ، لأنها جاءت نتيجة توافق يمني في المقام الأول، وقناعة اليمنيين بأن حل الأزمة السياسية يجب أن يأتي عبر الحل السياسي وليس العسكري ، وفي إطار المبادرة الخليجية فإن المبدأ الأساسي لإنتقال السلطة يجب أن يتم عبر صناديق الإقتراع وأن يتم أيضا من منطلقات الدستور اليمني . لكن للأسف جاءت النتائج مخيبة للآمال وبدلا من أن تسهم الانتخابات في إنقاذ البلاد من الضياع ساهمت الإدارة الهشة

والضعيفة للأحداث والرغبة في الإنتقام وتصفية الحسابات في النكوص عن مقررات مؤتمر الحوار الوطني وإنزلاق البلاد إلى هوة الصراعات وإختطاف جماعة الحوثيين العاصمة صنعاء وهروب الرئيس التوافقي إلى المجهول .

8 ـ تعطيل العمل الديمقراطي وأثره في إنهيار الدولة اليمنية

بعد سيطرة جماعة الحوثيين على صنعاء تعطلت مسيرة الديمقراطية في اليمن فالجماعة تقوم على مزاعم "الحق الإلهي" و"الولاية "لحصر الحكم في سلالة معينة لتبرير الاستئثار بالسلطة. وعمل الحوثيون على تغيير نسيج المجتمع اليمني ، وتغيير المناهج التعليمية وفرض ثقافة الولاء للحركة في المدارس والجامعات ، واضطهاد المرأة والأقليات ، واستبدال الكفاءات في المؤسسات الحكومية بعناصر موالية للحركة وتكريس الإستبداد .

مر على آخر انتخابات برلمانية في اليمن 23 عاما أما أخر انتخابات رئاسية ديمقراطية فقد مر عليها 20 عاما وهي سنوات طويلة جدا بالقياس إلى تجربة كانت واعدة ومنتظمة في التبادل السلمي للسلطة ، لكنها حتى تعود بحاجة إلى إستقرار سياسي ووحدة الصف وإنهاء الإنقلاب الحوثي وخضوع الجميع لمقررات خارطة السلام في اليمن .